

شروط فعالية النظام الضريبي مع إشارة إلى حالة الجزائر

ناصر مراد

أستاذ محاضر، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة البليدة، عضو بالمخبر

Résumé : L'efficacité est un indicateur important pour évaluer le degré de réussite ou d'échec de la politique fiscale d'un état. L'efficacité du système fiscal exige plusieurs conditions liées aux aspects organisationnel, matériel, humain et administratif.

L'étude a traité les obstacles qui réduisent l'efficacité du système fiscal à travers plusieurs facteurs liés à cette efficacité, puis on a exploré les éléments nécessaires pour assurer une meilleure efficacité du système fiscal en se basant essentiellement sur les aspects à prendre en considération lors de la mise en place d'un système fiscal et de son application. Finalement on a exposé quelques propositions pour améliorer l'efficacité du système fiscal algérien.

Mots clés : système fiscal algérien, l'efficacité du système fiscal algérien.

الملخص : تعتبر الفعالية إحدى المؤشرات الهامة التي يتم من خلالها الحكم على مدى نجاح أو فشل السياسة الضريبية لأي دولة. وتتطلب فعالية النظام الضريبي توفر عدة شروط وإعتبارات ترتبط بالجانب التنظيمي، الفني، المادي، البشري والإداري.

تناول البحث العقبات التي تواجه فعالية النظام الضريبي من خلال إبراز مختلف العوامل التي تعيق تلك الفعالية، بعد ذلك قمنا باستكشاف مقومات نجاح النظام الضريبي بالتركيز على الإعتبارات التي يجب مراعاتها عند إعداد وتطبيق أي نظام ضريبي. وفي الأخير قدمنا بعض الإقتراحات التي تعمل على تحسين فعالية النظام الضريبي الجزائري.

الكلمات المفتاح: النظام الضريبي الجزائري، فعالية النظام الضريبي.

المقدمة

تشكل الفعالية مؤشرا هاما في جميع المجالات سواء على المستوى الكلي أو الجزئي، و تعتبر فعالية النظام الضريبي إحدى المؤشرات الهامة التي تسمح بالحكم على مدى نجاح أو فشل السياسة الضريبية لأي دولة. وباعتبار السياسة الضريبية جزء من السياسة المالية فإن فعاليتها تؤثر على الفعالية الإقتصادية لهذه الدولة، ويواجه النظام الضريبي عدة عقبات تحد من فعاليته، بالمقابل تتوقف فعالية النظام

الضريبي على مدى مراعاة مجموعة من الإعتبارات . في هذا المجال نتساءل عن ماهي شروط فعالية النظام الضريبي الجزائري ؟

وللإجابة على السؤال المطروح سنتطرق أولا إلى العقبات التي تواجه فعالية النظام الضريبي، ثم مقومات فعالية النظام الضريبي وفي الأخير إلى عناصر تصب في كيفية تحسين فعالية النظام الضريبي الجزائري

أولا : العقبات التي تواجه فعالية النظام الضريبي

قد يواجه النظام الضريبي لأي بلد عدة عقبات تعيق فعاليته مما ينعكس سلبا على دور وأهمية الضريبة في المجتمع. وتتمحور هذه العقبات في جمود النظام الضريبي والإزدواج الضريبي، بالإضافة إلى إرتفاع مستوى الضغط الضريبي والتهرب الضريبي و الفساد الإقتصادي .

1.1 - إرتفاع مستوى الضغط الضريبي

يعبر الضغط الضريبي على العبء الذي يحدثه الإقتطاع الضريبي على الإقتصاد الوطني(1). و هو عبارة عن ذلك التأثير الذي يحدثه فرض الضرائب المختلفة، والذي يختلف تبعا لحجم الإقتطاعات الضريبية من جهة، وصورة التركيب الفني للهيكل الضريبي من جهة أخرى. وتهدف النظرية العامة للضغط الضريبي الكشف عن صيغ للإخضاع الضريبي تتقلص معها الآثار السلبية إلى أدنى درجة على ضوء الوضع الأمثل الذي تحدده ظروف المجتمع وأيديولوجيته.

ويكتسي مؤشر الضغط الضريبي أهمية بالغة كونه يبحث عن الإمكانيات المتاحة للإقتطاعات الضريبية للوصول إلى أكبر حصيلة ممكنة دون إحداث ضرر في الإقتصاد الوطني، وذلك بتحديد المعدلات الضريبية الممكنة وإختيار الأوعية الضريبية المناسبة.

وتهدف دراسة الضغط الضريبي التحكم في مختلف هذه التغييرات لتجنب إنعكاساتها غير المرغوبة، خاصة في ظل البحث المستمر عن مصادر مالية لتمويل النفقات العمومية المتزايدة، وتشكل الضريبة إحدى هذه المصادر الهامة، لذلك يجب التحكم في عبئها بحيث يضمن السير الحسن للإقتصاد الوطني دون إلحاق الضرر بالأفراد.

ويمكن التعبير عن الضغط الضريبي من خلال علاقة بين المتغير الضريبي والمجمعات الإقتصادية الكلية التي ترتبط به(2) . وتتخذ هذه العلاقة عدة أشكال حسب طبيعة الهيكل الضريبي من جهة، وطريقة حساب المجمع الكلي من جهة أخرى. وفي هذا المجال يمكن التمييز بين المفهوم الضيق والمفهوم الواسع للضغط

الضريبي. ويتحدد المفهوم الضيق للضغط الضريبي بمقارنة الإيرادات الضريبية مع الناتج المحلي الإجمالي، بينما يتحدد المفهوم الواسع للضغط الضريبي بمقارنة مجموع الإيرادات الضريبية وشبه الضريبية مع الناتج المحلي الإجمالي.

وتتسم الدول النامية بانخفاض مستوى الضغط الضريبي ويرجع ذلك الإنخفاض إلى ما يلي : (3)

- إنخفاض الدخل الوطني بسبب تخلف الهياكل الاقتصادية .
- تخلف الهياكل الضريبية .
- ضعف التشريع الضريبي، وكثرة الثغرات القانونية، وعدم كفاءة الإدارة الضريبية .
- تعقد النظم الضريبية وكثرة التعديلات مما يصعب التحكم فيها إدارياً.
- إنخفاض الوعي الضريبي لدى الأفراد المكلفين خاصة أن ذهنيتهم الضريبية تسيطر عليها خاصية الإكراه .

1.2- جمود النظام الضريبي

يشكل الجمود الضريبي عائقاً كبيراً لإحداث أي إصلاح ضريبي في أي بلد، حيث أن بقاء أي نظام ضريبي لفترة زمنية طويلة يؤدي إلى خلق تقاليد فنية وإدارية ترتبط بطبيعة عناصر أوعية الضرائب من جهة، وبإجراءات تقديرها وربطها، وتحصيلها وتنظيم إدارتها من جهة أخرى. وينشأ ارتباط كل من المكلفين والإدارة الضريبية بهذه التقاليد، مما يصعب إحداث أي تغيير في النظام الضريبي المعني، سواء بفرض ضرائب جديدة أو إلغاء وتعديل ضرائب قائمة. وبالتالي فإن جمود الأنظمة الضريبية سوف لا يمكن السلطات العمومية إلا بصعوبة استخدامها كأداة فعالة لسياسة اقتصادية ظرفية أو كوسيلة تدخلية جبائية لرصد الموارد العمومية وإعادة توزيعها (4) .

ويعتبر الجمود الضريبي نتيجة لظاهرة الاعتياد التي تفسر ببطء الإجراءات الضريبية، ويرجع هذا الجمود إلى عاملين أساسيين هما : التقاليد الفنية والتقاليد الإدارية .

1.3- الإزدواج الضريبي

تكتسي ظاهرة الإزدواج الضريبي إهتماماً واسعاً على المستوى المحلي والدولي، وهي إحدى المشكلات التي تطرح عند تقرير أي نظام ضريبي، ويقصد بالإزدواج الضريبي فرض نفس الضريبة أو ضريبة متشابهة لها أكثر من مرة على نفس الشخص وعن نفس المال وفي نفس المدة .

يتضح من التعريف السابق وجوب توفر شروط معينة لتحقيق الإزدواج الضريبي والتي تتمثل فيما يلي: وحدة الضريبة المفروضة، وحدة الشخص المكلف بالضريبة، وحدة المادة الخاضعة للضريبة و وحدة المدة. ونشير أنه يجب تحقق جميع هذه الشروط الأربعة بحيث إذا لم يتحقق شرط واحد فإننا لا نعتبره إزدواجا ضريبيا. وللتحديد الدقيق للإزدواج الضريبي يجب تمييزه عن التكرار الضريبي الذي يتحقق عند فرض الضريبة على كل عملية تتميز عن الأخرى مثل بيع العقار أكثر من مرة ويخضع للضريبة في كل مرة.

يمكن تقسيم الإزدواج الضريبي من ناحية المكان إلى إزدواج داخلي وإزدواج دولي، ويتم الإزدواج الضريبي الداخلي داخل حدود الدولة الواحدة نتيجة لتعدد السلطات المالية أو من نفس السلطة عندما تفرض الحكومة المركزية ضريبتين أو أكثر على نفس المادة الخاضعة للضريبة وعلى نفس الشخص. أما الإزدواج الضريبي الدولي هو الذي يتم بين دولتين أو أكثر، وغالبا يكون غير مقصود نتيجة عدم التنسيق الضريبي ما بين الدول ويرجع ذلك إلى إستقلالية كل دولة في وضع أحكامها الضريبية طبقا لظروفها المالية والإقتصادية الخاصة، دون مراعاة التشريعات الضريبية القائمة في الدول الأخرى خاصة فيما يتعلق بأساس فرض الضريبة وتحديد الواقعة المنشئة لها.

ويترتب على الإزدواج الضريبي زيادة العبء الضريبي مما يؤدي إلى عرقلة النشاط الإقتصادي، لذلك تعمل الدول على علاج تلك الظاهرة على النطاق المحلي و الدولي .

1.4- التهرب الضريبي

يعتبر التهرب الضريبي ظاهرة قديمة بحيث أقترن وجودها بوجود الضريبة نفسها، كما أنها ظاهرة عالمية إذ نجدها في جميع الدول مع إختلاف مستوياتها. ومنذ نهاية السبعينات إزدادت أهمية ظاهرة التهرب بسبب النمو السريع للنشاط الإقتصادي الموازي وزيادة العجز الميزاني(5). ويقصد بالتهرب الضريبي ذلك السلوك الذي من خلاله يحاول المكلف القانوني عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كليا أو جزئيا دون أن ينقل عبئها إلى شخص آخر، ولتحقيق التهرب الضريبي يتخذ المكلف القانوني عدة طرق وأساليب قد تكون مشروعة أو غير مشروعة، وعلى هذا الأساس نميز بين شكلين للتهرب الضريبي:

تهرب ضريبي بدون إنتهاك القانون الضريبي وهو ما يعرف بالتجنب الضريبي؛ تهرب ضريبي بانتهاك القانون الضريبي وهو ما يعرف بالغش الضريبي.

ويعتبر التهرب الضريبي ظاهرة خطيرة تضر الإقتصاد الوطني ولا تسمح الدول بتنفيذ سياساتها المالية لأهدافها التنموية بحيث يترتب عنها أثار مالية وإقتصادية وإجتماعية، لذلك فهي تقلص أهمية النظام الضريبي وتهدد وجوده.

1.5- الفساد الإقتصادي

يتجسد الفساد الإقتصادي في وجود نشاطات خفية وغير شرعية، والتي لا تخضع لأي نوع من الضرائب وتعكس هذه النشاطات المرتبطة بمظاهر الفساد إنحراف الآليات الإقتصادية والتي نرجعها للأسباب التالية : (6) الإستهتار بهيبة الدولة؛ وتفاقم ظواهر اللاتكافؤ الإقتصادي.

ولقد شهد النظام الرأسمالي في القرن التاسع عشر، فضائح عديدة تورط فيها عدد من رجال السياسة وأصحاب البنوك ووكلاء البورصات، وترتبط هذه الفضائح بالتنافس الشديد الذي كان يحدثه الممولون للحصول على امتيازات للإستثمار، كما أن الأزمة الإقتصادية لسنة 1929 ترجع أساسا إلى زيادة حدة المضاربة في البورصة قصد الحصول على ربح سريع وسهل خلافا لقوانين السوق.

وترتبط ظاهرة الفساد بالبعد الأخلاقي المنحرف، وتشكل إحدى العقبات الكبيرة التي تعرقل فعالية النظام الضريبي، إذ تشجع التهرب الضريبي، وتفسد الحوافز الضريبية، وتعمل على توزيع الحصيلة الضريبية لصالح غير المستحقين لها، مما يشل أهداف السياسة الضريبية، ومن أهم مظاهر الفساد الإقتصادي نجد : البيروقراطية، المحسوبية، الرشوة، استغلال النفوذ السياسي، إستخدام الوظيفة العامة لتحقيق المصالح الخاصة ووجود السوق السوداء. ولمواجهة هذا الوضع يجب إعداد التدابير المناهضة للفساد وإستئصاله من جذوره، عن طريق رفع الوعي المدني، ثم جعل الحكومات أقل قابلية للفساد وأخيرا التصدي للأنظمة الفاسدة .

1.6- ضعف الجهد الضريبي

نقصد بالجهد الضريبي حجم الإيرادات التي يمكن تحصيلها عن طريق الضرائب في حدود الدخل الوطني مع مراعاة الإعتبارات الإجتماعية للممولين، ويتوقف الجهد الضريبي على مستوى الدخل الوطني وطبيعة الهيكل الإقتصادي القائم، وحجم الفجوة بين طبقات المجتمع بالإضافة إلى أهداف السياسة المالية. وتكمن أسباب ضعف الجهد الضريبي فيما يلي : (7)

إتساع نطاق العمليات العينية في إقتصاد الدولة خاصة في القطاع الزراعي حيث قد تتم عملية التبادل عن طريق المقايضة .

- عدم إمساك دفاتر محاسبية منتظمة في قطاع الأعمال مما يؤدي إلى صعوبة تحديد أوعية الضريبة و تحديد قيمتها .
- تعدد الإعفاءات الضريبية خاصة تلك الموجهة إلى تحفيز الإستثمارات الأجنبية.
- ضعف الجهاز الإداري المتعلق بتحصيل الضرائب مما يعمل على إنتشار ظاهرة التهرب الضريبي.
- اتساع القطاع غير الرسمي .

ثانيا : مقومات فعالية النظام الضريبي

تتحكم في فعالية النظام الضريبي مجموعة من المقاييس والإعتبرات التي يجب مراعاتها عند إعداد وتطبيق أي نظام ضريبي، وتتمحور هذه الإعتبرات في مجموعة من المبادئ التي تعمل على ضبط النظام الضريبي، وكذلك وجود تنظيم فني جيد للنظام الضريبي، بالإضافة إلى توفر إدارة ضريبية كفأة تسهر على تطبيق النظام الضريبي، وتكيف النظام الضريبي مع الواقع المعاش .

2.1- إحترام المبادئ الضريبية

تشكل الضريبة وسيلة تمويلية للتدخل الإقتصادي والإجتماعي، كما أنها فريضة إجبارية لا خيار للمكلف في فرضها وتحديد مواعيد دفعها، لذلك توجد مبادئ يجب مراعاتها عند وضع أي نظام ضريبي فعال، وتهدف هذه المبادئ إلى التوفيق بين مصلحة الدولة ومصلحة المكلفين. وتتمثل فيما يلي :

2.1.1- مبدأ العدالة : تعتبر العدالة الضريبية من أهم خصائص النظام الضريبي الفعال والتي يسعى المشرع الضريبي تحقيقها عند صياغة أي نظام ضريبي، ويقصد بالعدالة الضريبية التوزيع العادل للأعباء الضريبية بين أفراد المجتمع دون تفضيل فئة معينة على غيرها إلا لوجود أسباب موضوعية مثل إعفاء ذوي الدخل المنخفض من الضريبة.

ولتحقيق العدالة الضريبية يجب مراعاة الإعتبرات التالية :

- تطبيق الضريبة التصاعدية
- تطبيق الضريبة الشخصية
- تخفيض عبء الضريبة بسبب الأعباء العائلية
- إعفاء حد أدنى من الدخل والثروات
- مراعاة طبيعة مصدر الدخل

2.1.2- مبدأ اليقين (الوضوح)

ضرورة أن تكون الضريبة واضحة دون أي غموض، فمن الأهمية أن يعلم المكلف بالضريبة مدى إلتزامه بالضريبة وقيمتها، وكيفية ومواعيد دفعها، وجزاءات التخلف عن أدائها، وذلك حتى يعلم المكلف بواجباته الضريبية، ومن ثم يستطيع الدفاع عن حقوقه ضد أي تعسف من جانب إدارة الضرائب. ولتحقيق مبدأ اليقين يجب مراعاة الإعتبارات التالية :

- الوضوح في التشريع، بمعنى أن تكون النصوص واضحة وسهلة الأسلوب دون تعقيد وألا يحتمل اللفظ الواحد أكثر من معنى، وألا تحتمل الجملة أكثر من تفسير.

- يجب أن تقوم السلطة الموكل إليها فرض الضريبة وتحصيلها بإعداد النماذج السهلة والبسيطة والتي يفهمها عامة الممولين، وأن تساعد على تفهم القانون عن طريق منشوراتها ومقالاتها في وسائل الإعلام المختلفة.

- يجب أن تكون المذكرات الإيضاحية للقوانين الضريبية والأعمال التحضيرية لهذه القوانين مفصلة بحيث لا تحتاج للاجتهاد.

2.1.3- مبدأ الملاءمة في التحصيل

يجب تبسيط إجراءات التحصيل، وإختيار الأوقات والأساليب التي تتلاءم مع ظروف المكلف، حتى لا يتضرر من الضريبة حين دفعها، وفي هذا السياق يجب أن تكون المطالبة بدفع الضريبة في وقت يناسب الممول وبالكيفية الملائمة له بحيث لا يترتب عنه إضرار بالخزينة العمومية ولا إرهاق للممول، ولتحقيق ذلك يجب مراعاة الاعتبارات التالية :

- يجب أن يتصف النظام الضريبي بالشفافية حتى يسمح للمكلف بتحديد ما يستحق عليه من ضرائب

- بالنسبة للضرائب غير المباشرة تكون متضمنة في سعر السلعة، لذلك يعتبر وقت الشراء أحسن الأوقات لملاءمة للممول بحيث يكون قادرا على الدفع لأنه يختار وقت الشراء الذي يناسبه.

- بالنسبة للضرائب المباشرة يجب إتباع طريقة التقسيط على فترات تتلاءم مع فترات السيولة النقدية المتوفرة لدى الممول .

- يجب أن ينظر إلى مديني الضرائب وخاصة المعسرين منهم باهتمام، وبحث الأسباب في تراكم الديون الضريبية، ومحاولة تسوية وضعيتهم في الأجل الممكنة دون الإضرار بنشاطهم العادي.

2.1.4- مبدأ الاقتصاد في نفقات التحصيل

ضرورة تخفيض نفقات تحصيل الضرائب، بحيث يتحقق الفرق بين ما يدفعه المكلف بالضريبة وما يصل إلى خزينة الدولة يكون أقل ما يمكن، لأن أي زيادة في أعباء الضريبة سوف يقلل من مداخيل خزينة الدولة، أو بعبارة أخرى كلما قلت نفقات الجباية كلما كان إيراد الضريبة غزيرا. فحسب آدم سميث تطبيق الضريبة وجبايتها بطريقة تخرج من الممول أقل مبالغ ممكنة زيادة على ما يدخل خزانة الدولة، وبالتالي وفره حصيلة الضرائب. ولتحقيق ذلك يجب مراعاة الإعتبارات التالية :

- عملية تعيين الموظفين في مصلحة الضرائب يكون حسب الحاجة وليس لاعتبارات أخرى، لأن أجور الموظفين تمثل نفقات تجاه خزينة الدولة، كما يجب إختيار الموظفين الذين لهم كفاءة ومستوى علمي عال.

- إستعمال التقنيات المتطورة مثل الحاسوب بغية ربح الوقت وإتقان العمل.

- يجب تطبيق الضرائب التي لا تتطلب نفقات كبيرة في فرضها وتحصيلها، وتجنب فرض الضرائب التي تحتاج إلى نفقات متزايدة، وفي هذا المجال نجد الضرائب على مجموع الدخل أحسن من الضرائب النوعية.

- حسن إستعمال الوثائق الضريبية حيث تكاليفها على حساب ادارة الضرائب وتقدم مجانا للمكلفين .

2.1.5- مبدأ البساطة

وجود ضرائب بسيطة وسهلة وذات معدلات قليلة، تعمل على شفافية ووضوح النظام الضريبي، مما ينعكس إيجابيا على إدارة الضرائب والمكلفين، وتعتبر بساطة النظام الضريبي ضرورية لتجنب تعسف إدارة الضرائب وتخفيض حجم التهرب الضريبي وإكتساب رضا المكلفين.

2.1.6- مبدأ التنوع

ضرورة وجود مزيج من الضرائب المباشرة وغير المباشرة قصد إسهام جميع الأفراد في إيرادات الدولة، ويساهم التنوع في تحقيق الكفاية المالية بالإضافة إلى العدالة الضريبية، ويرتكز مبدأ التنوع على أن لكل ضريبة مزايا وعيوب لذلك تقتضي الضرورة وجود عدة ضرائب تكمل بعضها البعض .

2.1.7- مبدأ المرونة

تعكس طبيعة النظام الضريبي في أي دولة، جميع التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها سابقا والسائدة حاليا، والتي صاغت طبيعة النظام الضريبي المتبع، لذا يجب على النظام الضريبي الفعال أن يكون وليد ظرفه وزماته .

2.1.8- مبدأ الاستقرار

ضرورة وجود درجة عالية من ثبات طبيعة الضرائب وإجراءات ومواعيد تحصيلها، أي عدم تعرضها للتغيير المستمر، حيث تؤدي التعديلات الدائمة إلى صعوبة وظيفة إدارة الضرائب في ربط وتحصيل الضرائب وكذلك بالنسبة للممول الذي يجد صعوبة في التكيف مع النظام الضريبي الذي يشهد تعديلات متتالية.

2.1.9- مبدأ التنسيق

ضرورة ترابط وإنسجام مختلف الضرائب التي يتضمنها النظام الضريبي، وتبرز أهمية التنسيق عند زيادة أو تخفيض معدلات ضريبية قائمة، أو عند فرض ضريبة جديدة واختيار عناصر وعائها، أو عند تقرير بعض الإعفاءات الضريبية. وتكمن أهمية التنسيق الضريبي في الحفاظ على وحدة الهدف الذي يسعى النظام الضريبي تحقيقه .

2.2- التنظيم الفني الضريبي الجيد

نقصد بالتنظيم الفني الضريبي مختلف العمليات الضرورية لفرض الضريبة، وذلك من خلال تحديد وعاء الضريبة ثم طريقة حساب الضريبة وأخيرا عملية تحصيل قيمة الضريبة. ويكمن التنظيم الفني الضريبي الجيد في اتخاذ أفضل الأساليب بالنسبة لجميع العمليات السابقة والتي نلخصها فيما يلي :

- تفضيل الضريبة على الدخل على حساب رأس المال وإنفاق الدخل
- تفضيل الضريبة على الدخل العام على حساب الضريبة النوعية
- تفضيل الضريبة التصاعدية على حساب الضريبة النسبية
- تفضيل التقدير الحقيقي على حساب التقدير الجزافي
- تفضيل الحجز من المنبع على حساب الدفع المباشر

2.3- كفاءة الإدارة الضريبية

إدارة الضرائب عبارة على الجهاز المكلف بتطبيق التشريع الضريبي والتحقق من سلامته حماية لحقوق الدولة من جهة وحقوق الممولين من جهة أخرى، بالإضافة إلى إقتراح التعديلات والتشريعات الضريبية قصد تحسين كفاءة النظام الضريبي. لذلك قد تؤدي الإدارة الضريبية دورا هاما في خلق البيئة الضريبية الملائمة في المجتمع كما يمكنها أن تساهم في فعالية النظام الضريبي، إذ أن (النظام الضريبي الأحسن تصورا لا تكون له قيمة إلا بفضل الإدارة التي تطبقه) (8). ويتطلب نجاح إدارة الضرائب في تأدية وظائفها توفر عدة مقومات نجملها فيما يلي :

- تبسيط قوانين الضرائب وإجراءات تنفيذها حتى يسهل عمل موظفي إدارة الضرائب من جهة، وتخفيض حجم المنازعات الضريبية التي قد تنشأ بين المكلفين وإدارة الضرائب من جهة أخرى .

- توفر العناصر الفنية والإدارية ذات الكفاءة العالية والخبرة الواسعة وذلك من خلال تكوين متخصص في الضرائب، والذي يرفع مستوى تأهيل وتدريب تلك العناصر مع وضع برنامج تكوين دوري قصير المدى لتلك العناصر كلما كان جديد في الميدان الضريبي.

- ضرورة توفير الضمانات الكافية للعاملين بالجهاز الضريبي لتيسير قيام هذا الجهاز بالمهام المكلف بها . (9)

- ترقية الحوار بين الإدارة والمكلف لتحسين العلاقة بينهما وكسب ثقة المكلف (10).

- يجب على الإدارة الضريبية أن تضمن أحسن تطبيق للنظام الضريبي وتؤمن له الظروف الموضوعية لأخلاقيات العمل الضريبي ومردوديته التامة (11).

- وضع نظم رقابة ضريبية فعالة، والتي تتميز بدقتها وسرعة إكتشاف مختلف المخالفات المرتكبة، مع فرض العقوبات المناسبة لمرتكبيها.

- القضاء على السلوك الإداري البيروقراطي حيث أن هذا الأخير يؤثر سلبا على مردودية النظام الضريبي .

- تزويد مختلف الإدارات الضريبية بأجهزة الإعلام الآلي قصد إتقان العمل وسرعته، كما يمكن حصر كافة المكلفين وتحديد ما يستحق عليهم من ضرائب .

- إقامة تعاون وثيق بين إدارة الضرائب ومختلف الإدارات الحكومية .

2.4- تكيف النظام الضريبي مع الواقع المعاش

يعتبر النظام الضريبي إنعكاساً للواقع المعاش، لذلك يقتضي تصميم النظام الضريبي الفعال التكيف مع مختلف المحددات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأن يواكب مختلف التغيرات التي تطرأ عليها، وفي هذا المجال يجب على القرار الضريبي أن يسعى إلى ما يلي: (12)

- ضبط معدلات النمو المحلي من خلال تحريض الاستثمارات المنتجة
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال : توازن ميزانية الدولة، إستقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات.
- القضاء على الاختلافات الجهوية باستعمال الضريبة القطاعية.
- الترقية الاجتماعية ورفاهية الأفراد بحيث تسمح الضريبة بتخفيف عدم المساواة في توزيع الدخل.

وتفاس كفاءة النظام الضريبي بمدى قدرته على تحقيق الآثار المرغوبة في كافة المجالات المالية والاجتماعية والاقتصادية، مثل المساهمة في توجيه الفائض الاقتصادي نحو الاستثمار، وتشجيع الاستثمار في المجالات ذات الأولوية، وتشجيع الإدخار الإختياري والحد من الإستهلاك والمساهمة في ضبط التضخم (13).

وتسمح الثقافة الجبائية بالفهم الصحيح لدور الضريبة الإقتصادي والمالي والإجتماعي مما يولد القناعة و يحسن السلوك و يقلل من التهرب حيث يعمل على تحسين أداء الضريبة، وبالتالي يؤدي إلى تجديد وتوسعة الإستثمارات وتوليد القيمة المضافة وإمتصاص البطالة وتحسين الثقة بين المكلف وإدارة الضرائب (14).

2.5- توفر محيط محفز للإستثمار

يتطلب فعالية النظام الضريبي وجود بيئة محفزة للإستثمار واستقرار عام يسمح للمستثمرين بالشروع في إنجاز وترقية مشروعاتهم، ويعبر هذا الوضع عن مدى توفر الظروف المساعدة للإستثمار، ويمكن قياس هذا المناخ الإستثماري من خلال مؤشر مخطر بيئة الأعمال، الذي يعمل على تقييم مجموعة من المعايير بعلامات تتراوح ما بين (0-4)، حيث يعبر الصفر عن الخطر الأقصى، والأربعة عن إنعدام الخطر، مع ترجيح كل معيار بمعامل يعبر عن الأهمية النسبية له بين المعايير الأخرى، وندرج هذه المعايير في الجدول التالي :

الجدول رقم (1) : جدول مؤشر مخطر بيئة الأعمال

التقييم	الترجيح	المعيار
	3	1- درجة الاستقرار السياسي
	1,5	2- الموقف تجاه الاستثمارات الأجنبية
	1,5	3- إمكانية التأمين
	1,5	4- التضخم النقدي
	1,5	5- ميزان المدفوعات
	1	6- التأخرات البيروقراطية
	1,5	7- إحترام العقود
	2,5	8- النمو الاقتصادي
	2	9- تكلفة العمل/الانتاجية
	0,5	10- جودة الخدمات المهنية
	1	11- الاتصالات والهيكل القاعدية
	1	12- التسيير والشركاء المحليين
	2	13- قروض قصيرة المدى
	2	14- قروض طويلة المدى وأموال مختلفة
	2,5	15- قابلية العملة للتحويل
		المجموع

المصدر : عبد المجيد قدي ، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988-1995، أطروحة دكتوراه دولة مقدمة لمعهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر. 1995، ص 253 .

بالنسبة للجزائر، نجد ارتفاع مستوى الخطر الاستثماري، مما يقتضي وجود تحفيزات مادية ومعنوية للاستثمار، وكذا تمتع المستثمرين بروح المخاطرة. ولتحسين فعالية النظام الضريبي عرفت مختلف الأنظمة الضريبية عدة إصلاحات في المجالات التالية : (15)

- توسيع الأوعية الضريبية وتخفيض المعدلات بما يعمل على زيادة المردودية المالية و يقلص من محاولات التهرب الضريبي .

- إدراج الضريبة على القيمة المضافة ضمن الهياكل الضريبية لما تتمتع به من مزايا كاتساع وعائها وحيادها وإعتمادها على الشفافية وإسهامها في رفع الإيرادات العامة .

- تقليص الأهداف المراد تحقيقها عن طريق الضريبة حتى لا يحدث تعارض بين الأهداف في حد ذاتها .

- تعزيز مصداقية النظام الضريبي باستقراره مما يسمح للمستثمرين باتخاذ قراراتهم المتعلقة بالتمويل والإستثمار على المدى الطويل .

ثالثا : تحسين فعالية النظام الضريبي الجزائري

قصد تحسين فعالية النظام الضريبي الجزائري نضع الإقتراحات التالية :

- رغم إدراج النظام الضريبي الجزائري في منطوق الإصلاحات إلا أن ذلك غير كافي بحيث يجب أن تستند طريقة تحديد المعدلات الضريبية على دراسات ميدانية حتى تعكس واقع المجتمع الجزائري .

- ضرورة إنشاء لجنة لدى المديرية العامة للضرائب توكل لها مهمة مراجعة التشريع الضريبي قصد تحديد ثم معالجة مختلف الثغرات التي يتضمنها النظام الضريبي الجزائري .

- يجب إصلاح شامل للإدارة الضريبية وفق المعايير الدولية في الأداء الضريبي

- رغم التعديلات التي عرفها النظام الضريبي الجزائري إلا أننا نعتقد وجود بعض الجوانب تحتاج إلى مراجعة و التي تتمثل فيما يلي :

* إعادة صياغة السلم المتصاعد للضريبة على الدخل الإجمالي بشكل يقترب من العدالة الضريبية .

* إلغاء الإزدواج الضريبي المطبق على أصحاب الشركات بحيث يخضعون إلى ضريبة أرباح الشركات المحددة بمعدل 25 % بالإضافة إلى ضريبة الدخل المحددة ب 10 % (الإقتطاع من المصدر) .

* إعادة النظر في تنظيم نظام الإقتطاع من المصدر و توسيع مجال تطبيقه ، حيث رغم أهميته في محاربة التهرب الضريبي إلا أن إقتصاره على بعض المداخل يطرح إشكالا حول مدى عدالته، كما أنه يشكل ضغطا على سيولة المكلف، حيث أنه لا يراعي الوضعية المالية للمكلف المعني، كما أن مواعيد إستحقاقه متقدمة جدا ولا ينتظر إلى نهاية السنة.

- ضرورة زيادة فعالية مكافحة التهرب الضريبي من خلال توفر إرادة سياسية قوية لمكافحة التهرب و نشر الوعي الضريبي .

- ضرورة توفير الإستقرار السياسي والإقتصادي إلى جانب تطهير الإدارة من العراقل والبيروقراطية والمحسوبية، بالإضافة إلى ذلك يجب توفير بيئة ملائمة للإستثمار من خلال توفير جميع الهياكل القاعدية الضرورية لإقامة

الإستثمار، مع ضرورة وجود مصادر للتمويل بالمواد الأولية وتوفر اليد العاملة المؤهلة .

- العمل على تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بربط وتحصيل الضريبة .
- تحسين شروط العمل البشرية والتقنية لإدارة الضرائب، وفي هذا المجال نلح على ضرورة تعميم الإعلام الآلي في جميع الإدارات الضريبية.

- رفع مستوى موظفي جهاز الضرائب، من خلال تكوين متخصص في الضرائب والذي يعمل على رفع مستوى تأهيل وتدريب تلك العناصر، مع وضع برنامج تكوين دوري قصير المدى لتلك العناصر كلما كان جديد في الميدان الضريبي.

- تبسيط قانون الضرائب حتى يسهل على المكلف فهم ذلك القانون ومن ثم إحترامه.

- إعادة النظر في أجور موظفي مصلحة الضرائب، وذلك لتحفيزهم على رفع مردودية العمل وإبعادهم عن إغراءات الممولين.

- إقامة تعاون مستمر بين إدارة الضرائب ومختلف الإدارات الحكومية، وينتج عن هذا التعاون تزويد إدارة الضرائب بما تحتاجه من معلومات وتوضيحات حول نشاط المكلفين.

- اللجوء إلى التعاون الدولي في إطار تبادل المعلومات التي تفيد في الكشف عن الوضعية المالية للمكلف. ويتم ذلك من خلال عقد إتفاقات دولية لمكافحة التهرب الضريبي.

الخاتمة

تشكل فعالية النظام الضريبي إحدى الإهتمامات الرئيسية لدى صانعي القرار في السياسة الإقتصادية حيث بقدر ما يكون النظام الضريبي فعالا بقدر ما تكون الإنعكاسات إيجابية على الإقتصاد الوطني.و تعتبر فعالية النظام الضريبي إحدى المحددات الأساسية لمعرفة مدى قدرته على تحقيق أهدافه الإقتصادية والإجتماعية والمالية، لذلك تشكل تلك الفعالية إحدى الإهتمامات لدى القائمين على السياسة الإقتصادية ولتحقيق تلك الفعالية يجب توفر عدة شروط وإعتبارات ترتبط بالجانب التنظيمي والفني والمادي والبشري والإداري. إلا أن النظام الضريبي يواجه عدة عقبات تحد من فعاليته وتؤثر سلبا على دور وأهمية الضريبة في المجتمع، لذلك يجب معالجة مواطن الضعف التي ينطوي عليها النظام الضريبي من خلال الإصلاح الضريبي قصد محو نقائصه وتناقضاته .

الهوامش:

- 1- Alain Barrère, cours d'économie financière, paris, Dalloz, 1981, p 204.
- 2- Didier Marchat, Droit fiscal et fiscalité de l'entreprise, , 3ème édition, Lyon, l'hermès, 1994, p19.
- 3- حميد بوزيدة، الضغط الضريبي في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، يصدرها مخبر العولمة وإقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2006 ، ص ص 284-283 .
- 4- مصطفى الكثيري، النظام الجبائي والتنمية الاقتصادية في المغرب، الدار البيضاء، دار النشر المغربية، 1985، ص.161
- 5-La structure économique d'un pays peut favoriser la fraude fiscale, édité par la direction générale des impôts, revue bulletin des services fiscaux , N° 8, Alger, 1994, P 8 .
- 6- جورج قرم، مرتكزات الإقتصاد السياسي للفساد، مجلة دراسات إقتصادية، الجزائر، العدد الأول 1999 ، ص 144 .
- 7- سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشموي، إقتصاديات الضرائب، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007 ، ص 538 .
- 8- Christophe Reckly, rationalité économique et décisions fiscales, librairie générale de droit et de juris prudence, Paris ,p170.
- 9- عبد الفتاح أحمد خليل وآخرون، دراسات في المحاسبة الضريبية، مطبعة دار السلام، مصر، بدون تاريخ ، ص 30 .
- 10- Annales des sciences financière juridiques et économique, N°6, 1990, p 130.
- 11- مصطفى الكثيري، النظام الجبائي والتنمية الاقتصادية في المغرب، مرجع سابق، ص 125.
- 12-Mohand Cherif Ainouche, la fiscalité instrument de développement économique, Thèse de doctorat d'état, Alger, Université d'Alger, 1991,P 39.
- 13- عبد الفتاح أحمد خليل وآخرون، مرجع سابق، ص 30 .
- 14- علي كساب، شروط نجاح الضرائب، ملتقى وطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2003، ص 180 .
- 15- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 ، ص 155 .

مراجع أخرى:

- عبد المجيد قدي، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988-1995، أطروحة دكتوراه دولة مقدمة لمعهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر. 1995.

- André Fourçans ,une fiscalité moderne pour une économie moderne,revue française de finances publiques,N° 1,1983.

- Ministère des Finances, D-G-I,bulletin des Services Fiscaux N°8,1994..